

الفصل الخامس
مراعاة التدريب المهني للمرأة
لواقع واحتياجات سوق العمل
د.م. منذرواصف المصري

المحتويات

مقدمة

مستويات العمل المهني وعلاقتها بالنظام التعليمي

المجالات والمهارات

الصعوبات والتحديات

عمل المرأة والحاجات التدريبية

التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي

المسؤوليات والأدوار

مراعاة التدريب المهني للمرأة لواقع واحتياجات سوق العمل

مقدمة

تواجه كثير من المجتمعات، ومنها الوطن العربي، تحديات كبيرة فى جهودها التنموية، ومن أهم هذه التحديات إستثمار الإمكانيات والطاقات البشرية، رجالاً ونساءً، إستثماراً رشيداً يعظم من المردود الإقتصادى والإجتماعى لهذا الاستثمار، وبخاصة فى ضعف الموارد الطبيعية فى عدد كبير من هذه المجتمعات. ومن هذا المنطلق، ونظراً لأن بناء المجتمعات الحديثة يعتمد اعتماداً كبيراً على تنمية مواردها البشرية من النواحي الكمية والنوعية، تبرز أهمية التعليم والتدريب بشكل عام، وللمرأة بشكل خاص، كعامل عام ورئيس فى تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

إن توفير فرص التعليم والتدريب للمرأة، على غرار ما يتوفر من مثل هذه الفرص للرجل، ضرورى لتحقيق هدفين عامين هما :

* الهدف الاجتماعى والإنسانى الذى يتضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين والإرتقاء بمستوى الأسرة، علماً بأن تكافؤ الفرص لا يعنى بالضرورة تشابهها.

* الهدف الإقتصادى الذى يتضمن الاستثمار بتنمية الموارد البشرية لتحقيق النمو الإقتصادى اللازم والإنتاجية العالية والعائد المناسب على الفرد والمؤسسة والمجتمع.

ولعل من أهم التحديات التى تواجه المجتمعات العربية فى هذا المجال هو توفير المستويات التعليمية والتدريبية العالية للمرأة ومجالات العمل الملائمة لها، مع المحافظة على تلاحم الأسرة وتربطها بإعتبارها الخلية الأساسية فى المجتمع.

وقد ساهمت النظرة التقليدية الدونية للتعليم والتدريب المهني الذى يهدف لإعداد العاملين والعاملات للعمل فى المستويات المهنية الأساسية، فى أن يكون بديلاً أقل مكانة وبلتحق به فى الغالب الطلبة والطالبات الذين أعتبروا غير قادرين على

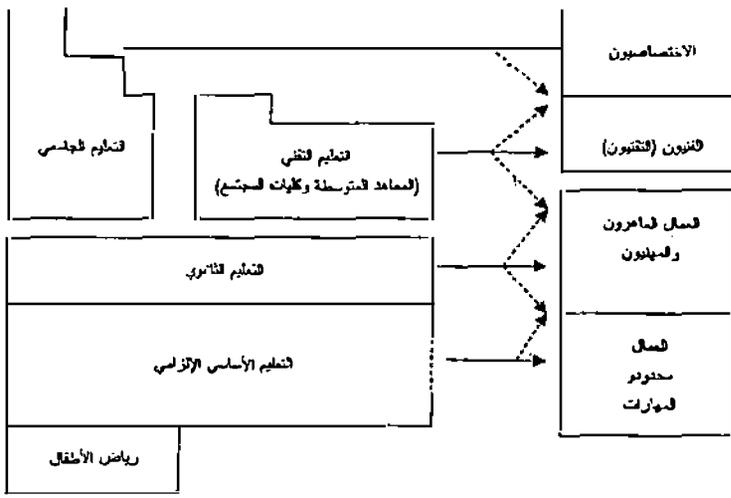
الإستفادة من التعليم العام (الأكاديمي). وما زالت النظرة الدونية هذه للتعليم المهني ملموسة بدرجات متفاوتة فى كثير من البلدان، وبخاصة الدول النامية. ومثل هذه الظاهرة قد يستدعى معالجتها تغييرات جذرية فى بنية النظام التعليمى ومضمونه وأولوياته.

وتعنى هذه الورقة بعرض المعايير والحوافز والقضايا التي تترافق خدمات التعليم والتدريب المهني للمرأة، وبخاصة فى ضوء الموازنة مع فرص العمل ومتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل، فى إطار الخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة.

مستويات العمل المهني وعلاقتها بالنظام التعليمي

يبين الشكل التالى إطار العلاقة بين مستويات العمل المهني والمراحل المختلفة من النظام التعليمي، وهى علاقة فضفاضة ومرنة لأن المعايير والأطر التى تتحكم بسوق العمل، وبخاصة فى القطاع الخاص، وفى ظل اقتصاد السوق، لا تتقيد بالضرورة تقيداً كاملاً بالمعايير والأطر التى تتحكم ببنية النظام التعليمى ومضمونه. ويتضح من الشكل أن المصدر الرئيسى للعمال محدودى المهارات هم الذين أنهوا عدداً محدوداً من السنوات الدراسية أو الذين تسربوا من المراحل الدراسية الأساسية، بينما يكون المصدر الرئيسى للعمال الماهرين والمهنيين من الذين أنهوا عدداً مناسباً من السنوات الدراسية مثل إنهاء مرحلة التعليم الأساسى أو ما يمثّلها، بالإضافة إلى حصولهم على تعليم وتدريب مهني ملائم للعمل الذي يمارسونه، سواء عن طريق النظام التعليمى نفسه أو خارجه. كما يتضح من الشكل أن مؤسسات التعليم العالى من معاهد متوسطة وكليات مجتمع وجامعات وما شابهها هى المصدر الرئيس للعاملين فى مستويات العمل العليا التى تشمل الفنيين (التقنيين) والأخصائيين.

وتقتصر هذه الورقة على قضايا إعداد القتيات لمستويات العمل الأساسية التى تشمل العمال الماهرين والمهنيين بشكل خاص، ولا تتطرق للقضايا المتعلقة بمستويات العمل العليا التى يتم الإعداد لها بشكل عام فى مؤسسات التعليم العالى، سواء تم هذا الإعداد فى مؤسسات تعليمية كالمدارس والمراكز المهنية أو فى مواقع العمل والإنتاج، أو بالتعاون بين الجهتين.



النظام التعليمي وعلاقته بمستويات العمل المهني

المجالات والمهارات

من الملاحظ إن إقبال الإناث على التعليم العالى في غالبية الأقطار العربية لم يضاهاه حتى الآن إقبال مماثل على التعليم والتدريب المهني في مستوى التعليم الثانوي أو دون ذلك لإعداد العمال الماهرين والمهنيين في مستويات العمل الأساسية. وعلى الرغم من التطور الذي طرأ على التحاق الإناث ببرامج الإعداد والتعليم والتدريب المهني في كثير من الأقطار العربية، من حيث حجم الإلتحاق وتنوعه وامتداده لمجالات مهنية مختلفة، إلا أن ذلك يكاد ينحصر في معظم المجالات في أنواع ومجالات تقليدية كالتعليم التجاري والتمريضي والنسوي، ويتضاءل التحاق الإناث في أنواع أخرى من الإعداد المهني كالتعليم الصناعي والزراعي، رغم شجوع ممارسة النساء للعمل في المنشآت الصناعية والأعمال الزراعية. ويعكس ذلك حقيقة أن عمل المرأة في المجالات الصناعية والزراعية وبعض المجالات الخدمية يتركز بشكل رئيس على مستويات المهارة الدنيا التي يشغلها في العادة محدودو المهارات الذين قلما يحتاجون إلى تعليم وتدريب مهني طويل ونظامي، بل يحصلون على مهاراتهم المحدودة عن طريق الممارسة بعد

إتحاقهم بالعمل. وهذا يعني أن عمل المرأة فى هذه المجالات يتسم بالخصائص التالية:

* إنخفاض حجم العمالة.

* تدنى المهارة.

* إنخفاض الدخل.

* محدودية التطور والإرتقاء الوظيفي.

ويمكن القول أن هناك ثلاث مجموعات من المهارات المطلوبة للمواطن، رجلاً كان أو امرأة، والتي تنعكس على برامج الإعداد والتعليم والتدريب فى النظام التعليمى، النظامى وغير النظامى. ومع أن المجموعات الثلاث تهم الجنسين فى آن واحد، إلا أن الأوزان تختلف فى حالة كل من الذكور والإناث، وهذه المجموعات من المهارات هى:

1- المهارات اللازمة لسوق العمل التقليدي والذي يعنى بالقطاعات الاقتصادية السائدة

المنظمة وغير المنظمة، الصناعية والزراعية والخدمية

2-المهارات اللازمة للحياة الأسرية، والتي تأخذ أبعاداً أكثر وضوحاً للمرأة كأم وربة بيت، منها للرجل.

3- المهارات الحياتية التى تسهم فى أن يشارك الفرد بالنشاطات المجتمعية، السياسية والاجتماعية والثقافية وأن يكون عضواً فاعلاً فى مجتمعه.

ولكل واحدة من هذه المجموعات المهاراتية متطلباتها التعليمية والتدريبية الخاصة التى يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار فى تصميم البرامج التعليمية والتدريبية للمراحل المختلفة للتعليم، النظامى وغير النظامى.

الصعوبات والتحديات

يمكن تلخيص الصعوبات التى تواجه فرص التعليم والتدريب المهني للفتاة فى غالبية الأقطار العربية بالأمر التالى :

1- ضعف التسهيلات المتاحة ومحدودية الإنتشار لخدمات التعليم والتدريب المهني

للفتاة وبخاصة فى المجالات غير التقليدية.

- 2- ضعف إلتحاق الفتاة بالتعليم والتدريب المهني فى المجالات غير التقليدية نتيجة مؤثرات اجتماعية وثقافية مختلفة، رغم إلتحاق الفتاة بالعمل فى مراحل لاحقة.
- 3- تركيز خدمات التعليم والتدريب المهني على أنماط العمل السائدة فى المدن تجاوباً مع حاجات المجتمع الحضري.
- 4- ضعف خدمات التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي داخل النظام التعليمي وخارجه.
- 5- محدودية فرص العمل المتاحة للمرأة، وضعف مساهمتها فى قوة العمل بالمقارنة مع الرجل، بما يعكس سلباً على خدمات التعليم والتدريب المهني من النواحي الكمية والتنوعية.

ومما يزيد من أهمية معالجة هذه الصعوبات أن عمل المرأة فى كثير من الحالات قد تجاوز فى تنوعه وشموليته مجالات تدريبها وإعدادها المهني. وفي ذلك مؤشر حول الحاجة إلى تطوير الإرتباط بين برامج الإعداد والتدريب المهني للمرأة وبين حاجاتها التدريبية التى تملئها مجالات عملها المختلفة. وهكذا تبدو الحاجة قائمة للتوسع فى برامج التعليم والتدريب والإعداد المهني الموجه للمرأة داخل النظام التعليمي وخارجه، وتنوع هذه البرامج بما يتجاوب مع عملها فى قطاعات العمل الصناعي والزراعي، بالإضافة إلى قطاعات الخدمات.

وللتغلب على الصعوبات ومواجهة التحديات الخاصة بالإعداد المهني للفتاة بما يتلائم مع الحاجات التنموية ومتطلبات سوق العمل، يمكن الإستعانة بالوسائل الأتية:

- 1- وسائل الإعلام، وتشمل الأنواع المختلفة لوسائل الاتصال الجماهيري كالصحافة والراديو والتلفزيون التى يمكن إستثمارها بفاعلية لإبصال الرسائل المناسبة للمجتمع. كما يمكن استخدام وسائل الإعلام لتقديم برامج تعليمية ذات بعد تطبيقي وتشمل مهارات مهنية، وبخاصة فيما يتعلق بالمهارات الأسرية والمهارات الحياتية.
- 2- المنابر السياسية، الرسمية وغير الرسمية، ويشمل ذلك البرلمانات والأحزاب السياسية والنقابات المهنية ونقابات العمال، التى يمكن إستثمارها لتعزيز الجهود المبذولة للإرتقاء بخدمات الإرشاد والتوعية.

- 3- المناابر الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وتشمل الجمعيات وفضات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني، ويمكن استثمار هذه المناابر لتعزيز التوجيهات الإيجابية نحو عمل المرأة من ناحية والأرتقاء بتعليمها من ناحية أخرى.
- 4- المناابر الثقافية، وتشمل المؤتمرات والندوات والدراسات والبحوث.
- 5- التشريعات، ذلك أن المظلة التشريعية المناسبة توفر الأرضية المناسبة فى تطوير التوجهات نحو التعليم والتدريب والعمل.
- 6- المستويات التعليمية وتعميم التعليم الأساسى.
- من المعلوم أن الإعداد والتأهيل المهنى يبدأ فى العادة بعد فترة مناسبة من التعليم الأساسى الإلزامى تصل إلى عشر سنوات، لذلك فإن توفير فرص متكافئة للتعليم والتدريب المهنى للفتاة على قدم المساواة مع الفتى، لا يتم إلا بتوفير مثل هذه الفرص المتكافئة فى مجال التعليم الأساسى الإلزامى، وهو أمر لا يتوفر حتى الآن فى كثير من الأقطار العربية.
- 7- التعليم غير النظامى وتعليم الكبار
- يشكل التعليم غير النظامى وتعليم الكبار آلية فعالة لتوفير التعليم والتدريب المهنى للفتيات وبخاصة العاملات منهن لتأهيلهن ورفع كفاءتهن وتحسين مستوى أدائهن وفرص العمل أمامهن.
- 8- المناهج والكتب المدرسية
- تشكل صورة المرأة فى المناهج والكتب المدرسية عاملاً مؤثراً فى تعزيز دورها فى العمل والإعداد المهنى، ومن الملاحظ فى كثير من الأحيان أن الصورة النمطية للمرأة كأم وربة بيت لا يعادلها دورها فى المجتمع كعاملة وقيادية، مما يزيد من الصعوبات أمام تطوير المفاهيم المجتمعية لعمل المرأة وإعدادها لذلك.
- 9- خدمات التوجيه والإرشاد التربوى والوظيفى (كما سيرد لاحقاً).
- 10- توفير التمهيلات والخدمات والفرص المتعلقة بالتعليم والتدريب المهنى، بالكم والنوع والتنوع الجغرافى المناسب.

عمل المرأة والحاجات التدريبية

يمكن تصنيف عمل المرأة وما يرافق ذلك من احتياجات تعليمية وتدريبية داخل النظام التعليمي أو خارجه إلى مجموعتين رئيسيتين من النشاطات هما :

أولاً: العمل خارج المنزل:

ويمكن تصنيف الأعمال والمهام التي تقوم بها المرأة خارج المنزل إلى الأنواع الرئيسة التالية :

أ- العمل بأجر، كما هو شائع في مجالات التعليم والصحة والصناعة وكثير من الخدمات كعاملمة أو صاحبة عمل، وفي هذه الحالة لا بد من توفير التعليم والتدريب المهني في مجال الأختصاص المطلوب، وفي المستوى الملائم لنوع العمل، وقد يتطلب الأمر أن يشتمل التعليم والتدريب على مهارات فنية وإشرافية وإدارية حسب الحاجة.

ب- العمل بدون أجر، كما يشيع في كثير من الأحيان في العمل الزراعي في حالات الحيازات الأسرية، حيث تعمل المرأة إلى جانب أفراد الأسرة الآخرين في الإنتاج النباتي، أو الحيواني للمساهمة في الأعمال المطلوبة، وتقليل الاعتماد على العمال الأجورين. وفي هذه الحالة لا بد وأن تراعى برامج التدريب الموجهة للمرأة، وهي نادرة من ناحية عملية في أقطار الوطن العربي، طبيعة العمل وظروفه من حيث توفيرها في مواقع العمل وأثناءه بقدر الإمكان، عن طريق الخدمات الإرشادية أو الدورات القصيرة المبرمجة.

ج- العمل التطوعي الذي يتم من خلال الجمعيات الخيرية والتعاونيات والهيئات النسائية المختلفة، وعلى الرغم من أن هذه الأعمال تتطلب معلومات ومهارات متنوعة تستدعي إعداداً وتدريباً لضمان الكفاية والفاعلية في عمل المرأة، إلا أنه قلما يتاح للمرأة في القطاع التطوعي في الأقطار العربية تدريباً متخصصاً مناسباً، وقد انعكس هذا النقص سلباً على مستويات العمل التطوعي وإنتاجيته.

ثانياً: العمل داخل المنزل:

ويمكن تقسيم مجموعة المهام والأعمال التي تقوم بها المرأة داخل المنزل إلى الأنواع التالية :

أ- الأعمال والمهام التقليدية، كتربية الأطفال وتجهيز الطعام والتعامل مع الأجهزة المنزلية والأعمال المنزلية الأخرى، وتحصل الفتاة العربية على المعلومات والمهارات والخبرات اللازمة في الغالب من الأسرة نفسها عن طريق المشاهدة والتقليد والممارسة. وهناك مصدران آخران في العادة للحصول على المهارات المطلوبة، أولهما ما يتضمنه النظام التعليمي من مواد تعليمية وخبرات ونشاطات ذات علاقة، وثانيهما برامج التعليم غير النظامي التي تقدمها وسائل الإعلام الجماهيري أو تتولاها مراكز ومعاهد وجهات أخرى مختلفة ضمن برامج تثقيفية وتدريبية هادفة.

ب- الأعمال المدرة للدخل (Income Generating)، كما يحدث أحياناً في مجال الصناعات المنزلية، في المدن والأرياف، حيث يتم تجهيز المنتجات أو تصنيعها في المنزل أو عن طريق وسطاء، وفي هذه الحالة لا بد من توافر التعليم والتدريب المهني المناسب لطبيعة العمل، وفي المستوى الملائم له، والحصول على المهارات المطلوبة.

ج- الأعمال المقتصدة (الموفرة) للنفقات (Income Saving) وهي خدمات أو منتجات تقدمها المرأة داخل المنزل لقائدة الأسرة، وبدون ذلك يضطر أفرادها إلى الحصول على الخدمات والمنتجات المطلوبة مقابل الثمن خارج المنزل. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك في المجتمعات العربية صنع الملابس، وإنتاج الأطعمة المحفوظة كالمرببات والألبان والمخللات وتربية المواشي والطيور، وزراعة الحدائق، وأعمال الصيانة، وينطبق على هذا النوع من الأعمال ما ينطبق على الأعمال التقليدية داخل المنزل أو الأعمال بدون أجر خارج المنزل، من حيث مصادر المعلومات والمهارات والخبرات، ومن حيث الحاجات التدريبية والأسلوب الأمثل لتأمينها.

التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي

ترتبط نوعية التعليم والتدريب المهني وكفاءته إلى حد ملموس بنوعية الطلبة الذين يلتحقون به، وتوافر الحرية لهم لاختياره ومدى قناعتهم به، ومدى التوافق بين قدراتهم وميولهم واستعداداتهم من جهة وطبيعة التعليم والتدريب المهني الذي يلتحقون به وكذلك طبيعة العمل الذي سيمارسونه من جهة أخرى ومن هنا تنبع أهمية نشاطات التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي في نظم التعليم.

ويمكن القول أن هناك مجالين رئيسيين للخدمات التي تقدم في العادة للطلبة فيما يتعلق بخدمات التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي ، وهما:

أولاً: توفير المعلومات والبيانات اللازمة عن فرص التعليم بأنواعه ومستوياته ومراحله المختلفة، الأكاديمية منها والمهنية، من ناحية، وعن فرص العمل وظروفه ومتطلباته وخصائصه من ناحية أخرى، وذلك لمساعدة الطلاب والطالبات وأولياء الأمور على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالمسارات التعليمية التي يتم التوجيه إليها والأعمال والمهن التي يمكن الإلتحاق بها بعد ذلك.

ثانياً : تقييم قدرات الطلبة وميولهم وقابليتهم واستعداداتهم، بهدف المساعدة على التوجيه إلى المجالات والمستويات التعليمية والمهنية التي تتناسب مع هذه القدرات والميول وتجاوب معها من ناحية، وتأخذ بالإعتبار فرص العمل والرغبة بالإلتحاق به فيما بعد من ناحية أخرى، مع مراعاة الأطر الاجتماعية والثقافية ذات العلاقة.

وبشكل عام، تفتقر نظم التعليم في أقطار الوطن العربي إلى خدمات فعالة للتوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي في كلا المجالين المشار إليهما آنفاً، سواءً على مستوى المدرسة التعليمية أو على مستوى المجتمع. فالمعلومات والبيانات المتاحة للطلاب والطالبات وأولياء الأمور حول فرص التعليم والعمل، والشروط والخصائص والمتطلبات اللازمة للاستفادة من هذه الفرص منبثرة وقليلة، وغير مبنية بشكل كاف على أسس علمية ونفسية ملائمة، علاوة على ذلك تعاني نظم التعليم العربية من ضعف وسائل القياس والتقييم اللازمة لتحديد مستويات الأداء، والاختصار في معظم

الأحيان على أسلوب الامتحانات والفحوص التقليدية التي تركز على قياس التحصيل المعرفى بشكل رئيس. وتم توزيع الطلبة في العادة على مختلف أنواع التعليم العام والمهني في ضوء نتائج وسائل التقييم التقليدية هذه والشواغر المتوافرة، دون الأخذ بالإعتبار بشكل كاف المتطلبات التنموية وحاجات مجالات العمل المختلفة من جانب، وعناصر القدرات والميول المختلفة لدى الدارسين والدارسات من جانب آخر، وتزداد مظاهر الضعف في هذا المجال حدة لدى الفتيات بسبب محدودية الخيارات المهنية في النظام التعليمي، وكذلك محدودية فرص العمل والتشغيل أمامهن بالقياس مع الفتيان. ويمكن تلخيص حاجات التعليم العربية في مجال التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي بما يلي:

- أ- توفير الهياكل التنظيمية والمظلة التشريعية اللازمة التي تضمن أن تكون خدمات التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي جزءاً لا يتجزأ من الخدمات التربوية في النظام التعليمي.
- ب- مراعاة توافر خدمات التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي في جميع المراحل الدراسية، ومنذ السنوات الأولى للالتحاق بالمدسة، وأن لا تقتصر على المفاصل المحلية، كنهاية مرحلتى التعليم الأساسي والثانوي مثلاً.
- ج- توفير المرشدين المتخصصين وذوى الخبرة بشكل كاف وفعال.
- د- شمول برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم في أثناء الخدمة على الكم والنوع المناسبين من المعارف والمهارات ذات العلاقة بالتوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي، ليكون لهم دور مساند للمرشدين المتخصصين في هذا المجال.
- هـ- التنسيق بين النظام التعليمي ووسائل الإعلام المختلفة لأغراض النوعية ونشر المعلومات، لتعزيز الجهود المبذولة في خدمات التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي.
- و - مراعاة الأطر والتوجهات الاجتماعية والثقافية في المجتمع بشكل عام، والعمل على تطوير هذه الأطر والتوجهات، لدى تصميم البرامج والخدمات المتعلقة بالتوجيه والإرشاد الوظيفي في النظام التعليمي وفي وسائل الإعلام، وبخاصة فيما يتعلق بفرص التعليم والتدريب للمرأة من جهة وفرص العمل والاستخدام من جهة أخرى.

ز- إبراز صورة متوازنة للأسرة بشكل عام، وللمرأة والفتاة بشكل خاص، فى المناهج والكتب المدرسية وذلك بايلاء الأهمية اللازمة للمرأة العاملة المنتجة.

ح- تعميم تمهيلات التربية المهنية والتكنولوجية كعنصر من عناصر التعليم العام فى مرحلة التعليم الأساسي، للذكور والأناث على حد سواء لتشمل المهارات والمعلومات والإتجاهات الحياتية والمهنية المستمدة من قطاعات العمل المختلفة، الصناعية والزراعية والخدمية، بما يساهم فى تعريف مجالات العمل وخصائص المهن والاستعداد لها وتشجيع الالتحاق ببرامج الإعداد المهني النظامي وغير النظامي وكسر الحاجز النفسي والمعرفي أمام العمل المهني، وكذلك إلقاء الضوء على ميول الأفراد واستعداداتهم وقدراتهم.

المسؤوليات والأدوار

تقع مسئولية الإعداد والتأهيل والتدريب المهني للمرأة على عدد من الجهات الرئيسية الرسمية وغير الرسمية، ومن هذه الجهات :

1- النظام التعليمي :

ويقوم النظام التعليمي بدوره فى هذا المجال عن طريق إدماج التربية المهنية والتكنولوجية فى التعليم العام كعنصر من عناصر هذا التعليم، وعن طريق الإعداد المهني التخصص لأغراض ممارسة المهنة فى المدارس والمراكز المهنية. هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرص لإستخدام التمهيلات التدريبية والإفتتاح فى ذلك على مؤسسات المجتمع المدني.

2- مواقع العمل والاستخدام فى القطاعين العام والخاص :

تساهم مواقع العمل والاستخدام فى التدريب والتأهيل الموجه للمرأة بطرق وأساليب عدة، منها التعاون مع المؤسسات التعليمية المهنية، ومنها توفير خدمات التدريب والتأهيل للعاملات لديها لرفع كفاءتهن وتحسين مستوى الأداء لديهن وتطوير قدراتهن فى العمل بشكل عام.

3- مؤسسات المجتمع المدني :

تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، ومؤسسات القطاع الأهلي والتطوعي بشكل خاص، مسؤولية العناية بخدمات التأهيل والتدريب للعاملات لديها من ناحية، أو كجزء من مهامها في توفير مثل هذه الخدمات للفئات النسائية المختلفة من ناحية أخرى.

4- وسائل الإعلام والاتصال :

تقوم وسائل الإعلام والاتصال بدور مهم في هذا المجال عن طريق البرامج الهادفة الموجهة للمرأة العاملة أو غير العاملة لتطوير قدراتها ومهاراتها في المهام التي تتولاها داخل المنزل وخارجه، ولدعم الجهود المبذولة في مجال التوجيه والإرشاد التربوي والوظيفي.